The aliment security of arab nations
الامن الغذائى العربى مع اشارة خاصة للعراق

د. فاضل موسى حسن
جامعة كربلاء \ كلية الادارة والاقتصاد

ملخص البحث

استحوذ موضوع الامن الغذائى منذ ما يقارب اربعة عقود الماضية على اهتمام العالم سواء على مستوى الحكومات او المنظمات الاقليمية والدولية والكثير من الباحثين والمختصين وعقدت الكثير من المؤتمرات والندوات لدراسة هذا الموضوع واتخاذ التدابير المناسبة للقضاء على الجوع, الا ان المؤشرات تدل على عدم امكانية تحقيق هذا الهدف حيث ازدادت اعداد اللذين يتعرضون الى الجوع وتراجعت الاحوال التغذوية فى الدول الفقيرة نتيجة لارتفاع اسعار المواد الغذائية

اما الامن الغذائى فى الدول العربية فهى لم تكن أزمة غذاء تعود الى نقص فى الموارد والامكانات وانما من اهم اسبابها الخلل في السياسات الزراعية وسوء استغلال لما هو متاح للوطن العربي من موارد، فهي جزء من مسألة التنمية الاقتصادية في جوهرها، بأنماطها الإنتاجية والاستهلاكية والتوزيعية على المستوى القطري والقومي.

كماأن الفجوة الغذائية في الوطن العربي قد وصلت الى مستويات حرجة بتاثير عدة عوامل ، منها ارتفاع معدلات النمو السكانى وترك المزارعين لمهنتهم والتحول الى مهن اخرى وانخفاض انتاجية الارض وازمة المياه ----الخ .

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الامن الغذائى لم تعد مسالة تخص دولة او جهة معينة بل هى قضية عالمية تخص الجميع وان الدول العربية يمكن ان تحقق الامن الغذائى النسبى لو تتعاون فيما بينها .

اما مشكلة البحث فهى تتعلق بان الفشل فى عدم تحقيق الامن الغذائى ليس بسبب قلة الموارد او العامل الديموغرافى والنمو الطبيعى للسكان وانما هو فشل السياسات الزراعية والتصنيعية لانتاج المواد الغذائية ولذلك فان الهدف ينحصرفى التعرف على الابعاد الحقيقية لمشكلة الامن الغذائى وما يحيط بها من خطط وسياسات لتوفير المنتجات الغذائية وسلامتها وخلوها من المواد الضارة وانعكاسات ذلك على الانتاج القومى والتنمية الاقتصادية . ولاجل ذلك فقد تم تقسيم البحث الى المحاور الاتية :

1- مفهوم الامن الغذائى والعوامل المؤثرة فيه : حيث نتناول بعض التعاريف الشائعة للامن الغذائى واهم العوامل التى تؤثرفى تحقيق الاكتفاء الذاتى
2- سلاممة الاغذية : ونتناول فى هذا المحور ضرورة توفر النتجات الغذائية خالية من المواد الضارة وتتوفر فيها الشروط الصحية سواء فى مرحلة انتاجها او تسويقها او استهلاكها
3- الامن الغذائى العربى : ويشمل ازمة الغذاء فى الدول العربية واقع الانتاج الغذائى وتنسيق الجهود والتعاون بين الدول الغربية لتحقيق الامن الغذائى
4- الامن الغذائى فى العراق: التطرق الى امكانيات ومعوقات تحقيق الامن الغذائى ومشاكل البطاقة التموينية وضرورات تطويرها

وقد تم التوصل الى عدد من الاستنتاجات والتوصيات المدرجة فى نهاية البحث .

Summary

About four of the previous decades the subject was regard as important affairs in the world. So the governments and world organisations and researchrs depated this affairs. So that number of conferences held to study this subject and they adapting the important arrangement to remedies this subject.

But inspite of all this attempts, the indicators come to light that the provetty increased espically in under developed countties.

As to the security of arab alimental this subject is not belong to the shortage of prodacion of agricultural products, but belong to the mismanage the resources in arab nations.

In addition the alimental gab increased, for many resons, related to increased the population convert to another sectors. Therefor our research build on a hypothesis refer that this subject is not belong to the governments which face this problems but belong to all the nations in the world. Also, arab nations may be fulfill this subject if they work together.

So that the problem of the research, refer the failure of arab nations security is not belong to the

shorage in resources, but to mismange the agricultural policies. For the purpose of what we mentioned above we devided our reseach, to the following sections:

The first section devoted to the concepts of alimental security, and the factors effect it.

The second section, devoted to the quality of the foods.

Section three, devoted to the arab alimental security.

In section four we refer to the security of alimental in iraq.

Finally we put some of conclisions and recommendations, which we listed in the end of this research.

المقدمة

استحوذ موضوع الامن الغذائى منذ ما يقارب اربعة عقود الماضية على اهتمام العالم سواء على مستوى الحكومات او المنظمات الاقليمية والدولية والكثير من الباحثين والمختصين وعقدت الكثير من المؤتمرات والندوات لدراسة هذا الموضوع واتخاذ التدابير المناسبة , ومن ابرز المنظمات المهتمة بهذا الشان هى منظمة الأغذية والزراعة العالمية (فاو) التابعة الى الامم المتحدة والتى تعقد مؤتمراتها الدورية وتصدر تقاريرها عن احوال الغذاء والفقر والمجاعة التى يتعرض لها ملايين الاشخاص فى مختلف دول العالم وخاصة فى افريقيا ومن اهم خطط هذه المنظمة هو وضعها جدولا زمنيا للقضاء على الجوع لغاية عام 2015م الا ان المؤشرات تدل على عدم امكانية تحقيق هذا الهدف حيث ازدادت اعداد اللذين يتعرضون الى الجوع وتراجعت الاحوال التغذوية فى الدول الفقيرة نتيجة لارتفاع اسعار المواد الغذائية

ان تحقيق الامن الغذائى يتطلب تظافر الجهود وتنظيم استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات الى الدول التى تمتلك امكانيات كبيرة لانتاج الغذاء بينما تعانى شعوبها من الفقر والمجاعة بسبب افتقارها للتنظيم وراس المال والتكنولوجيا

اما الامن الغذائى فى الدول العربية فهى لم تكن أزمة غذاء تعود الى نقص فى الموارد والامكانات وانما من اهم اسبابها الخلل في السياسات الزراعية وسوء استغلال لما هو متاح للوطن العربي من موارد، فهي جزء من مسألة التنمية الاقتصادية في جوهرها، بأنماطها الإنتاجية والاستهلاكية والتوزيعية على المستوى القطري والقومي.

كماأن الفجوة الغذائية في الوطن العربي التي وصلت الى مستويات حرجة بتاثير عدة عوامل ، تؤدي إلى زيادة الطلب أوتباطؤ الإنتاج ، منها ارتفاع معدلات النمو السكانى وترك المزارعين لمهنتهم والتحول الى مهن اخرى وانخفاض انتاجية الارض وازمة المياه والتغيرات المناخية والنمط الاستهلاكى الذى يؤدى الى الهدر فى الاستهلاك .

مشكلة البحث

لقد ادى فشل السياسات الزراعية والتصنيعية لانتاج المواد الغذائية الى عدم تحقيق الامن الغذائى رغم توفر الموارد والعنصر البشرى المتخصص لتحقيق الانتاج الزراعى .

فرضية البحث

ان الامن الغذائى لم تعد مسالة تخص دولة او جهة معينة بل هى قضية عالمية تخص الجميع وان حلها ومعالجة المجاعة يتطلب تعاونا قوميا واقليميا ودوليا من خلال اعداد ستراتيجيات متكاملة لتطوير الانتاج الغذائى .

اهداف البحث

1. بيان مفهوم الامن الغذائى والعوامل المؤثرة فيه
2. التعرف على الابعاد الحقيقية لمشكلة الامن الغذائى وما يحيط بها من خطط وسياسات لتوفير المنتجات الغذائية وسلامتها
3. بيان واقع الامن الغذائى فى العراق والوطن العربى

وقد تم تقسيم البحث الى المحاور الاتية :

1. مفهوم الامن الغذائى والعوامل المؤثرة فيه : حيث نتناول بعض التعاريف الشائعة للامن الغذائى واهم العوامل التى تؤثرفى تحقيق الاكتفاء الذاتى
2. سلاممة الاغذية : ونتناول فى هذا المحور ضرورة توفر النتجات الغذائية خالية من المواد الضارة وتتوفر فيها الشروط الصحية سواء فى مرحلة انتاجها او تسويقها او استهلاكها
3. الامن الغذائى العربى : ويشمل ازمة الغذاء فى الدول العربية واقع الانتاج الغذائى وتنسيق الجهود والتعاون بين الدول الغربية لتحقيق الامن الغذائى
4. الامن الغذائى فى العراق: التطرق الى امكانيات ومعوقات تحقيق الامن الغذائى ومشاكل البطاقة التموينية باعتبارها الية مقننه لتوفير الغذاء مع ضرورات تطويرها

وتم التوصل الى الاستنتاجات والتوصيات المدرجة فى نهاية البحث .

المحور الأول: مفهوم الامن الغذائى والعوامل المؤثرة فيه

ان الحديث عن الامن الغذائى لايعنى فقط توفير الغذاء لجميع المواطنين وفى جميع الاوقات وبما يكفيهم من غذاء متكامل وانما المشكله اكبر من ذلك حيث لها تاثير مباشر على مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الناتج القومى وانتاجية الفرد و تمتد الى حماية امن الدوله وسيادتها واستقلالها ومستقبلها .

من التعريفات الشائعه للامن الغذائي هو تحقيق الاكتفاء الذاتي من الاحتياجات الغذائيه بالاعتماد الكامل على الذات وعلى الموارد والامكانات المتاحه لانتاج الاحتياجات الغذائيه محليا(1)

ويعرف ايضا بانه تاكيد حصول جميع افراد المجتمع على الموارد الطبيعية والقوة الشرائيه للحصول على ما يحتاجون من غذاء (2) وهنالك الكثير من المهتمين بالامن الغذائى وذوى الاختصاص اعطوا له تعريفا شاملا وهو عدد السعرات الحرارية التى يحصل عليها الشخص فى بلد معين , ويرتبط هذا المعنى بالظروف المناخية للمنطقة ومستوى درجة الحرارة فمثلا تذكر منظمة الصحة العالمية ومنظمة الزراعة والاغذية العالية (الفاو) بان الامن الغذائى للمواطن العراقى يتحقق عندما يحصل (900)سعرة حرارية كمعدل يومى من خلال تناوله الغذاء الاعتيادى المحلى(3) وهذا غير متوفر للمواطن العراقى خاصة بعد تقنين السلع الغذائية الضرورية بموجب البطاقة التموينية.

وايا كان التعريف فإن مفهوم الأمن الغذائي لابد ان يرتكز على اساس وفرة السلع الغذائية ووجودها الدائم فى الاسواق وأن تكون أسعار السلع في متناول الجميع .

وتجدر الاشاره هنا الى مستويين من الامن الغذائي اولهما مطلق والاخرنسبي فالامن الغذائي المطلق هو انتاج السلع الغذائية بما يزيد عن كميات الطلب المحلى من كافة انواعها, وهو يعنى ان الدولة تعتمد على ذاتها فى انتاج غذائها, دون النظر الى مزايا التخصص وتقسيم العمل الدوليين وهى تعمل علىتحقيق فائض فى الانتاج من اجل التصدير الى الخارج , وهذا يساعد الدولة على تحقيق امنها واستقلالها وتعزيز مكانتها الدوليه , والمستوى الاخر وهو النسبي ويعنى قدرة الدوله او مجموعه من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا او جزئيا مع ضمان الحد الادنى لاحتياجات المواطنين من المواد الغذائية بانتظام وهو يعنى التعاون مع الدول الاخرى حسب مبادىء التجارة الخارجية والمواثيق والاتفاقيات الدولية والثنائيه وهذا المستوى يساعد على الاستفاده من مزايا التخصص وتقسيم العمل الدوليين ونرى ان تتعاون الدول العربية فيما بينها لتحقيق المستوى النسبى للامن الغذائى.

ونظرا لارتباط الامن الغذائى بحياة الانسان وممستقبله فقد اصبح الاهتمام به كبيرا من قبل الحكومات والمنظمات الدوليه وهنالك مساع دوليه متواصله تهدف الى استغلال المياه والاراضى وزيادة الانتاج الزراعى لمواجهه الجوع الذى يهدد الملايين من شعوب الدول الناميه فى اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينيه بضمنها العراق ودول عربيه اخرى . ومن المنظمات الدوليه التابعه لهيئه الامم المتحده التى تعنى بهذا الموضوع هى منظمه الاغذيه والزراعه (الفاو) وهى تعقد مؤتمراتها سنويا وتضع الدراسات والتقارير وتعد الخطط اللازمه لاجل توفير الامن الغذائى ، اضافه الى ان هذا الموضوع ياخذ حيزا كبيرا من المؤتمرات والاجتماعات الدوليه مثل اجتماعات الدول الصناعيه الكبرى حيث صدر فى اعقاب اجتماع روؤساء هذه الدول الذى انعقد بتاريخ 9- 7 - 8 200 بيانا حول الامن الغذائى يدعو الى اتخاذ الاجراءات والتدابير لزياده الانتاج الزراعى وتوفير الغذاء لمواجهه المجاعه , وفى المؤتمر الدولى الذى انعقد خصيصا لمناقشه موضوع الامن الغذائى, فى العاصمه الاسبانيه مدريد بتاريخ 26- 1- 2009 برعايه الامم المتحده تحت عنوان (الامن الغذائى للجميع) وحضره ممثلى 59 دوله ومن اهم ما دعا اليه المؤتمر هو مساعده الدول الفقيره وايقاف هدر الغذاء فى امريكا ودول متقدمه اخرى وخلال القرن الماضى انعقد مؤتمر القمه العالمى فى عام 1996 والذى من اهم قراراته هو وضع استراتيجيه لتخفيض عدد من يعانون الجوع او نقص التغذيه فى العالم الى النصف بحلول عام 2015(اى تخفيض عدد الفقراء وهم اللذين يعيشون باقل من دولارواحد فى اليوم) ، ونشيرهنا الى ان معيار دولار واحد فى اليوم لتحديد الفقر قد تغير الان بسبب انخفاض القوة الشرائية للدولار وربما يستمر هذا الانخفاض لغاية العام 2015بسبب ارتفاع الاسعار وتاثيرات الازمه العالميه الراهنه وهذا يعنى ان ذلك المعيار لتحديد الفقر قد يتضاعف عده مرات مما يؤدى الى خلق جياع جدد من اولئك اللذين يمتلكون الاموال والقادرين على شراء المواد الغذائيه ولكن بعد ارتفاع اسعارها يتحولون الى فقراء غير قادرين على الشراء , وهذا يعنى ان الاكثر تضررا هم شعوب الدول الفقيرة وخاصة الاسر التى تتعرض لنقص الاغذيه وتواجه المجاعة . ويشير اخر تقرير للامم المتحده الى ان ارتفاع الاسعار اضاف زياده بمقدار 100 مليون شخص الى حاله الفقر المدقع والتى يعانى منها بالفعل مليار شخص فى العالم , اضافه الى معاناة ما يزيد على مليارى شخص فى العالم من النقص الغذائى (العيش على طعام خال من الفيتامينات والمواد المعدنيه الاساسيه) . ان اسعار المواد الغذائية قد ارتفعت مع بداية الالفية الثالثة بنسبة كبيرة حيث تشير الدراسات الى ان نسبة الزيادة فى اسعار الحبوب لعام2005بلغت 80% مقارنة باسعار عام 2000 والزيادة تصاعدية من سنة الى اخرى(4)

ان واقع الحال وتزايد اعداد من يعانون الفقر والنقص الغذائى فى العالم يشير الى ان تلك المؤتمرات الدوليه والمواقف المعلنه للدول الكبرى فى بياناتها لم تقدم شيئا ملموسا الى دول العالم الثالث والتى يقع العراق ضمن دائرتها , حيث ان الذى يحول دون توفير الامن الغذائي في تلك الدول هو النقص فى التنظيم ورؤس الاموال والتكنولوجيا والعمالة الماهرة , بالرغم من ان بعض المنظمات الدولية وخاصة (الفاو) تعمل على تقديم المساعدات لتحقيق الامن الغذائي والتنمية المستدامه فى القطاع الزراعى , ولكن

هذه المنظمات غالبا ما تتاثر بالمواقف السياسيه او بفرض شروط على الدول نتيجة لتاثرها بسياسات الدول الكبرى التى تسيطر على قراراتها فى اغلب الاحيان

العوامل التى تؤثر على الامن الغذائى

فى مقدمة هذه العوامل واهمها هو مدى وفرة المياه فلا يمكن ان يتحقق الامن الغذائى ما لم تتوفر المياه بانسيابية كافية لان اية زيادة فى الانتاج الزراعى والحيوانى تعتمد عليها اعتمادا كليا وهنالك تنافس شديد على مصادر المياه وكثيرا ما تشير التقارير الى ان الحرب القادمة او الصراعات القادمة ستكون على الماء وتحقيق الامن المائى . فان ازمة المياه تؤدى الى نقص كبير فى الانتاج الزراعى والحيوانى والى اتخاذ قرارات بتخفيض مساحات الاراضى المستخدمة للاغراض الزراعية .

ومن العوامل الاخرى التى لها تاثير مهم على الامن الغذائى هى:

- تناقص خصوبة الارض مما يؤثر على انتاجيتها كما ونوعا
- السياسات الاقتصاديه ومستوى الدعم الذى تقدمه الحكومة الى القطاع الزراعى وحجم الاستثمارات فيه
- مدى توفر العمالة الزراعية ودرجة تاهلها
- التجارة الخارجيه
- التغيرات المناخيه الاقليميه والعالميه
- الاضطرابات السياسيه والحروب سواء الداخلية منها او الخارجية
- مستوى الخدمات الصحية والعادات فى تناول الغذاء او نمط الاستهلاك بما يمنع من هدر المواد الغذائية
- مدى استخدام العلم والتكنولوجيا والاساليب الحديثة فى الزراعة والتوسع فى شبكات الرى واستصلاح الاراضى ومكافحة التصحر والجفاف والافات الزراعية .

المحور الثانى :- سلامة الاغذية

من التعريفات الاخرى الشائعة للامن الغذائى هو (:استمرار حصول المواطنين على غذاء يتوافر فيه عوامل التغذية الاساسية ويكون امنا يضمن الصحة والسلامة)5 من هذا التعريف يمكننا القول ان الامن الغذائى يتعدى حدود الاكتفاء الذاتى من المواد الغذائيه وانما يتطلب توفر الغذاء الذى يؤمن الصحة والسلامة .

وتعنى سلامة الغذاء خلو الاغذية من جميع عوامل التلوث والبكتريا وغيرذلك من المواد الضارة بصحة المستهلك بما فيها عوامل التلف وانتهاءالصلاحية وتغيير صنف الاغذية جينيا اوكيميائيا . وهكذا فان الغذاء السليم هو الخالى من المواد الضارة البيولوجية او الكيمياوية مثل مواد النكهة والطعم واللون ومراعاة جودة الاغذيه والمحافظة على --- الخ . ومنع كل ما يؤدى الى اصابة المستهلك باى ضرر سواء عند اعداد الغذاء وتناوله او اثناء الانتاج والتوزيع والخزن وان تتوفر فى جميع هذه الامور الشروط الصحية وتخضع للرقابة لكى لاتسبب اى مخاطر على صحة الانسان كذلك يجب الانتباه والحذرعند استخدام البروتينات المركزة ووضع البيانات الصحية على اغلفة المنتجات عن الاستخدام الصحيح وعلى المستهلك نفسه دور فى سلامة الغذاء وهو تطبيق الشروط الصحية اثناء تناول واعداد وتخزين المواد الغذائية وان يكون ملما وعلى معر فة بالمنتجات الغذائية التى يشتريها ويتاكد من مصدرها وصلاحيتها وتاريخ انتاجها . **كما ان** تزايد استخدام الكيماويات في الزراعة الحديثة وتزايد الإنتاجية الزراعية بهذه الطريقة جلب مخاوف كثيرة للمستهلكين، وبدأ الحديث عن طريقة جديدة لزيادة الإنتاجية أكثر أمانا لصحة الإنسان كالزراعة البديلة أو الزراعة العضوية.

إن مفهوم منظمة الصحة العالمية للامان الغذائى(سلامة الغذاء) يعنى كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك البشرى. فأمان الغذاء متعلق بكل المراحل من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير. وفي المرحلة الأخيرة بدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية ، وزاد هذا الاهتمام أكثر بعد ظهور مرض جنون البقر والحمى القلاعية ,أي أن الاهتمام كان منصبا على الكم لأن الطلب يفوق العرض. ثم بدأت بعد ذلك مرحلة الاهتمام بالجودة والنوعية أو الموازنة بين الكم والكيف في السلع الغذائية نحو نظام إنتاجي يتحاشى إلى حد ما المخصبات المركبة صناعيا والمبيدات الحشرية ومنظمات النمو وإضافات العلف الحيواني. ويمكن تحقيق ذلك بالاعتماد على عنصرين الاول هو استخدام اساليب الزراعة العضوية إلى أقصى حد ممكن على اساس الدورات الزراعية (تعاقب المحاصيل) ومخلفات المحاصيل والسماد الحيواني والبقول والأسمدة الخضراء والمخلفات العضوية للمزرعة والأساليب البيولوجية وتوفير العناصر الغذائية للنبات ومكافحة الحشرات والآفات الأخرى. والثانى وهو التكثيف الزراعى اى تكثيف العائد من استخدام الموارد ومن المعروف أن محددات التوسع الزراعي هي الأرض والماء، لذا فإن التكثيف الزراعي يتم عن طريق تعظيم الإنتاج لوحدة المساحة من الأرض أو وحدة المتر المكعب من الماء أو كليهما. وتكثيف إنتاجية عنصر العمل ورأس المال من عوامل التكثيف الزراعي.

ويتم التكثيف الزراعي من خلال زيادة إنتاجية الارض أو ما يعرف بتكثيف المحصول. إلا أن هذا التكثيف لا يمكن أن يتم إلا بعد توافر مجموعة من العوامل مثل الظروف المناخية الملائمة ومياه ري كافية وكفاءات بشرية وخصوبة الأرض وشروط متعلقة بطبيعة المحاصيل . ولذلك يجب دعم بناء القدرات في الدول العربية ولاسيما فيما يخص القدرات العلمية والإدارية وذات الصلة بالبنية الأساسية، لمعالجة القضايا المرتبطة بسلامة الأغذية والصحة النباتية والحيوانية باعتبارها من الجوانب الأساسية للأمن الغذائي.

ان سلامة الغذاء والرقابة على انتاجه وتخزينه وتوزيعه من القضايا الهامة التى ترتبط بحياة الانسان ولابد ان تتحمل الحكومات والشركات المنتجة والاجهزة المعنية الاخرى مسؤوليتها للتاكد من توفر الشروط الصحية فى الاغذية سواء المنتجة محليا او المستوردة . ان المسؤوليه مشتركه ولكل له دور فى ذلك فالحكومه تمارس دورها فى الرقابة المستمرة والمنظمة وتعمل على نشر الثقافة الصحية والتوعية الغذائية وتاهيل وتعليم العاملين والزراع على سلامة الغذاء المنتج والمحافظة على على المواد الغذائية وعدم تعرضها الى عوامل التلف والتلوث . كذلك المؤسسات المنتجة عليها واجب تطبيق الشروط الصحية اثناء وبعد الانتاج .

ان الامن الغذائى من المهام الاقتصادية الرئيسية كما ان للجانب الاقتصادى دور مهم فى تحقق سلامة الغذاء وفى نفس الوقت فان لسلامة الغذاء فوائد ومردودات اقتصادية واجتماعية فان ذلك من شانه ان يؤدى الى خفض النفقات الصحية وتعزيز ثقة المستهلك بالمنتجات والمنتجين والى زيادة انتاجية الفرد والناتج القومى . اما الحديث عن السلامة الغذائية فى العراق فان هذا يحتاج الى جهد لكى يتحقق فان هنالك مؤشرات تؤكد وجود خرق كبير فى هذا الجانب ولعل ما لوحظ فى توزيع بعض مفردات البطاقة التموينية شاهد على ذلك فمنها غير مطابقة للمواصفات او فاقدة للصلاحية او نوعيتها رديئة مثل : الشاى والزيوت والطحين يضاف الى ذلك مايعلن عن العثورعلى كميات كبيرة فى الاسواق وهى تالفه او غير صالحة للاستهلاك البشرى . ان ذلك يعنى ضرورة تشديد الرقابة وتفعيل اجهزة السيطرة النوعية والمختبرات للكشف عن مثل تلك السلع ومنع ايصالها الى المستهلك والتاكد من انها منتجة وفقا للشروط والمواصفات المقبولة ولم يدخل فى انتاجها اية مواد ضارة او ممنوعة

المحور الثالث :- الامن الغذائى العربى

أن العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل هوالسبيل لتوفير الامن الغذائى وهو مرتبط بالدرجة الأولى بالموارد المتاحة والسياسات الاقتصادية للدولة وقدرتها على الوفاء بالاحتياجات وان المضي في تحقيق هذا الهدف لايخلو من تضحيات اقتصادية واجتماعية باهظة إذا ما قورنت بحلول أكثر وسطية. سيماوان الموارد الزراعية محدودة وقطاع الزراعة هش فى اكثرالدول العربية لأنه يرتبط بصورة مباشرة بالتغيرات المناخية مما يجعل التعويل عليه بصورة مطلقة قرارا اقتصاديا صعبا. وقد أدى ضعف أداء القطاع الزراعي إلى زيادة الواردات من السلع الغذائية لتلبية حاجيات مواطني الكثيرمن الدول النامية والدول العربية من الأغذية الضرورية وليس لزيادة انتاجها وتحسين نوعيتها، وهو ما يظهر جليا في شبه ثبات نصيب الفرد اليومي في أغلب الدول العربية, من إمدادات السعرات الحرارية مثلا5,وهذا مما يعمق الهوة بين الطلب على الغذاء والإنتاج المحقق، ويرجح فرضية أن الوطن العربي ينتج أقل مما يستهلك اى ان الفجوة الغذائية كبيرة , وهذا يرتبط باسباب عديده منها عدم كفاية مصادر المياه وسوء استغلالها وهجرة المزارعين لعلمهم والتوجه الى مزاولة اعمال اخرى مما عمّق مشكلة الغذاء. .

الجدول رقم (1)الناتج الزراعى بالاسعار الجارية فى الدول العربية 2000و 2006-2008

	2000	2006	2007	2008	معدل النمو السنوي(%) 2000-2008	معدل النمو (%) 2007-2008
الناتج الزراعي (مليار دولار)	56.4	81.2	90.5	103.4	7.9	14.2
نسبة الناتج الزراعي الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	8.3	6.2	6.0	5.4		
نصيب الفرد من الناتج الزراعي(دولار)	210	263	286	319		

المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد \ 2009 صفحة 40

من الجدول اعلاه نلاحظ تحسنا فى الناتج الزراعى مسجلا نموا بنسبة 14,2%فى العام 2008 مقابل نمو سنوى بلغت نسبته 7،9%خلال الفترة 2000-2008 (ويرجع هذا النمو فى الناتج الزراعى فى عام 2008 الى الظروف المناخية المواتية فى عدد من الدول العربية الزراعية وفى مقدمتها سورية والمغرب ومصر والجزائر والسودان الى جانب سياسات الاصلاح التى طبقتها هذه الدول فى مجال تحرير الاسعار وازالة الرقابة والتدخل الحكومى ,مما شجع القطاع الخاص على زيادة الاستثمار من خلال اقامة المشاريع الزراعية الحديثة التى تدار باساليب متقدمة)6

ان الموارد والامكانيات المتاحة فى الدول العربية يمكن ان تحقق الاكتفاء الذاتى وتقلب المعادلة من حالة الاستيراد الى التصدير. ولكن هنالك تحديات تفرضها العولمة الاقتصادية وما رافقها من تحرير التبادل التجاري في إطار المنظمة العالمية للتجارة، فإن معيار الاختيار الصحيح يميل إلى اعتبار التكلفة الأفضل دون تمييز بين إنتاج محلي أو إنتاج خارجي. وهناك اعتبار اخر يتعلق بارتفاع مستويات المعيشة وتعدد متطلبات وأذواق المستهلكين لدرجة يصعب معها أن تنتج كلها محليا.

مما تقدم فإن اعتماد سياسة الاكتفاء الذاتي الكامل أو الجزئي من السلع الاستهلاكية يعتبر خيارا إستراتيجيا يجب على كل دولة عدم التنازل عنه مهما كلف من ثمن حيث يعتبر الامن الغذائى فيها احد القضايا الهامه والخطيرة , بل ان قضيةالامن الغذائى

اصبحت ورقه ضغط سياسيه تمارسها الدول الغنيه وشركاتها الاستثماريه وتتدخل في شؤون الدول الفقيرة وخاصة فى دول افريقيا وامريكا اللاتينيه والدول العربيه .ونجد على المستوى العالمي أمثلة حية في التضحية الاقتصادية في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض السلع الأساسية، كما هو الحال في سياسة زراعة الأرز وزراعة القمح في بعض الدول العربية مثل مصر والمملكة العربية السعودية . عليه فان حل قضية الامن الغذائي تتطلب جهودا مشتركة من قبل الحكومات والمنظمات الاقتصاديه الوطنية والدولية, خاصة بعد ان اصبح الامن الغذائى فى دول كثيرة ومنها العراق مشكلة معقدة تتفاقم باستمراروهى وليدة هذا العصر وازماته الخانقه وان الغريب فى هذا الامر ان معظم الدول التى تعانى شعوبها من المجاعه والنقص الغذائى تمتلك مقومات كبيره فى مجال الزراعه وتوفير الامن الغذائي سواء من حيث الموارد الطبيعية او البشريه (الارض, المياه بمختلف مصادرها كالانهار والابار والامطار , العماله الزراعيه ---- الخ) ومن امثلة ذلك السودان التى تسمى بسلة غذاء العرب ودول عربية اخرى وكثير من الدول الافريقية فى القارة السوداء التى يطلق عليها بالقارة البكر لعدم استغلال اراضيها واحتفاظها بخصوبتها العاليه.

ازمة الامن الغذائى العربى:

بدأت المشكلة الغذائية تاخذ بعدا عالميا مع بداية السبعينات, حتى أصبحت في نهاية العقد الماضي واحدة من أخطر المعضلات التي تواجههامعظم الدول النامية بما فى ذلك الدول العربية, حيث وصلت إلى مستويات حرجة . ويمكن قياس تجليات المشكلة الغذائية هذه بحجم وتطور الفجوة الغذائية و درجة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية للدول العربية وتغيرات اسعار تلك السلع وتاثيرها على الامن الغذائى .

الفجوة الغذائية العربية

يلاحظ ان الفجوة الغذائية للدول العربية تتصف بالتذبذب من سنة لأخرى بسبب التغير في الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) وحجم الاستهلاك وتقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية. وقد حذرت دراسة حديثة اجراها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من تفاقم الفجوة الغذائية فى العالم العربى حيث لا تزال الدول العربية تواجه عجزا فى معظم السلع الغذائية لاسيما الحبوب.

وافادت الدراسة بان الفجوة الغذائية فى الدول العربية تزداد بمرور الوقت حيث بلغت قيمة الفجوة الكلية للسلع الغذائية الرئيسية عام 2006 بنحو 18.4 مليار دولار امريكى مقارنة بحوالى 17.8 مليار دولار فى عام 2005 وبقرابة 16.8 مليار دولار فى عام 2004 . وعزت الدراسة ارتفاع الفجوة الغذائية من عام لاخر الى ارتباطها بالانتاج الزراعى والحيوانى الذى يغلب عليه عدم الاستقرار وارتباطها ايضا باسعار السلع الغذائية فى الاسواق العالمية وارتفاع الاسعار. 7

وهناك عجز في معظم السلع الغذائية في الدول العربية، وتعتبر الحبوب -خاصة القمح- من أهم السلع الغذائية المستوردة, إذ تمثل نسبة وارداتها حوالي 50% من الواردات الغذائية وهو ما يعادل ما قيمته حوالي 6 مليارات دولار عام 1999. كما انهاتستورد معظم احتياجاتها من السكر والزيوت والشحوم والبقوليات.اماالاسماك وكذلك الخضر والفواكه فانها تنتج بكميات كافية وتبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي منها فى بعض الدول حوالي 100% وقد ترتفع لتسمح بإنتاج فائض للتصدير بالنسبة (انظر الجدولين رقم 2و3).

الجدول رقم (2)

تطور الفجوة الغذائية العربية للسلع الغذائية الرئيسية (بالمليون دولار)

البيان	1990	1995	1996	1997	1998	1999	الاكتفاء الذاتي (%) 1999
الإجمالي	**11.7**	**11.524**	**13.26**	**12.643**	**13.432**	**11.888**	
الحبوب والدقيق	5.552	5.942	6.733	6.148	5.943	5.861	50.1
القمح	2.383	2.87	3.842	2.853	3.201	2.625	49.2
الشعير	706	745	908	1.114	647	889	33.5
الأرز	847	936	792	1.045	999	974	77.2
الذرة الشامية	699	797	1.125	1.009	1.047	1.347	37
البطاطس	22	87	45	57	85	112	99.9
السكر المكرر	1.911	1.190	1.636	1.644	1.44	1.323	33.9
بقوليات	188	360	349	1.644	1.44	1.323	33.9
الزيوت والشحوم	1.128	1.554	1.35	928	1.69	1.002	44.7
الخضر	203	120	268	201	135	150	98.6
الفواكه	182	20	262	153	475	154	98.4
اللحوم	1.192	978	1.462	1.538	1.58	1.577	84.3
اللبن السائل	2.036	2.82	1.972	2.05	2.298	2.058	72.5
البيض	86	81	40	36	39	46	96.3
السمك	436	890	857	306	441	666	107.8

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر/ أيلول 2001, ص 281.

الاكتفاء الذاتي:

يتضح من الجدول رقم (2) انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي للدول العربية لأهم السلع الغذائية مثل الحبوب التي بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي منها حوالي 50% فقط عام 1999. وبالنسبة للشعير والقمح فقد بلغت النسبة 33.5% و49.2% على التوالي في نفس العام. وهناك عجز في معظم السلع الغذائية في الدول العربية باستثناء الأسماك والخضر والفواكه والبطاطس والبيض.

جدول رقم 3 نسبة الاكتفاء الذاتى الغذائى لعامى 2006و2007

السلعة	نسبة الاكتفاء %		السلعة	نسبة الاكتفاء %	
	2006	2007		2006	2007
الحبوب	54.9	47.9	الزيوت	28.6	37.9
(القمح)	57.3	46.8	الخضروات	101.4	101.8
(الشعير)	39.4	29.7	الفواكه	97.3	96.4
(الارز)	74.1	73.4	اللحوم	81.0	80.1
البطاطس	100.7	99.2	الالبان	69.8	69.8
السكر	30.6	29.3	البيض	95.5	96.2
البقوليات	59.0	64.9	الاسماك	102.8	104.9

المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد\ 2009 صفحة 53

يلاحظ من الجدول انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى للحبوب فى عام 2006 مقارنة بالعام 2007 من 54،9% الى 47,8% وذلك يعود الى ارتفاع الطلب على السلع الغذائية بنسبة 2% التى حققها الانتاج الزراعى فى عام 2007بالاضافة الى انخفاض الانتاج من الحبوب بنسبة 14,5%. بينما سجلت مجموعات اخرى من السلع الغذائية ارتفاعا فى نسب الاكتفاء الذاتى وفى مقدمتها الزيوت والبقوليات بينما اقتربت مجموعات اخرى من السلع كالفواكه والبيض والبطاطس من تحقيق الاكتفاء الذاتى , اما الاسماك والخضروات فهى تجاوزت نسبة الاكتفاء الذاتى وارتفعت قيمة الفائض منها فى عام 2007.

ان هذه المؤشرات تدل على ان هنالك امكانية حقيقية للتوسع فى انتاج تلك السلع التى تقترب من تحقيق الاكتفاء الذاتى او اكثر لاغراض التصدير وتنشيط التجارة العربية البينية لهذه السلع او غيرها خاصة وان هذه السلع لها اهميتها الغذائية وامكانيات تصنيعها وتعليبها ونقلها الى الاسواق الاخرى .

هذا فى الوقت الذى تعتمد فيه الدول العربية على الاستيراد من الخارج لسد العجز في احتياجاتها من الغذاء، وهنا تنبغي الإشارة إلى بعض الحقائق ومن اهمهاطبيعة الأسواق الغذائية العالمية التي تحتكرها مجموعة قليلة من الدول والشركات المتعددة الجنسية, وما تملكه هذه القوى من إمكانية التأثير في هذه الأسواق والتحكم في اسعار السلع الغذائية واستخدام الغذاء كسلاح ضغط وعقوبة لترويض الحكومات المارقة من وجهة نظر هذه الأطراف المهيمنة. كما انضعف القدرة التفاوضية للدول المستوردة للغذاء بسبب تعاملها منفردة مع القوى الفاعلة في الأسواق الغذائية الدولية وضعف هامش المساومة نتيجة حساسية الغذاء فإن تحقيق الامن الغذائى يتطلب اتخاذ جملة من المواقف والإجراءات الموحدة والمتكاملة لإزالة المشاكل التي تعيق التنمية بصورة عامة والتنمية الزراعية على وجه الخصوص.

ويتطلب الخروج من المأزق الغذائي جهودا عربية جادة على طريق التكامل في جميع الأصعدة وبالذات الصعيد الزراعي. إلا أن جهود التكامل العربي مازالت تنقصها الإرادة السياسية وحكومات مسؤولة وقوى ناشطة لتحقيق هذا الهدف الذي أصبح المخرج الوحيد للوطن العربي من الأزمات التي يعاني منها اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا. إن التفاعل بين ندرة الموارد الزراعية (المياه والأراضي الصالحة للزراعة) وبين وفرة النفط وعوائده في الوطن العربي، يشكل أحد المرتكزات الأساسية التي تحدد مستقبل التكامل الاقتصادي العربي ومواجهة ما يعانيه الوطن العربي من مشكلة غذائية آخذة في الاتساع, فإنه يملك من المقومات والإمكانات الموضوعية ما يكفيه ليس فقط لسد حاجياته من الغذاء فحسب, بل لتحقيق فائض يصدره إلى العالم الخارجي.

كما ان للازمه العالمية الراهنة وارتفاع اسعار المواد الغذائية تاثير كبير على الامن الغذائي وبشكل خاص على الدول الفقيره ومنها بعض الدول العربية , لان ذلك يؤدى الى نقص المعونات الخارجيه والى تزايدالفقراء مما يؤدى الى خلق جياع جدد لان قدرتهم الشرائية تنخفض فيصبحوا غير قادرين على الشراء اوالحصول على المواد الغذائية ومن الجهة الاخرى فان ارتفاع الاسعار لابد ان يكون حافزا على زيادة الاستثمار فى القطاع الزراعى ووضع الخطط اللازمة لتحقيق الامن الغذائى ، سيما وان

هنالك اعداد كبيرة ممن لديهم الاستعداد للاشتغال فى الزراعه واللذين تركوا مزاولة نشاطهم الزراعى والبحث عن فرص عمل فى مجالات اخرى بسبب تردى ظروف الزراعة وعدم تقديم الدعم الكافى للزراع . ان الزيادة فى الاسعار يمكن ان تكون ذو حدين فهى من جهة تزيد عدد الفقراء ومن الجهة الاخرى تحفز الاستثمار وترفع اجور المزارعين بسبب زيادة الطلب عليهم مما يؤدى الى زيادة الانتاج من المحاصيل الزراعية فى العالم .8

وكان المدير العام المساعد لمنظمة الأغذية والزراعة "الفاو" قد اشار الى أن بلوغ هدف مؤتمر القمّة العالمي للأغذية 1996 لتقليص عدد الجياع بمقدار النصف بحلول عام 2015 إنما يتطلَّب التزاماً سياسياً قوياً وتوظيف استثماراتٍ في البلدان الفقيرة لا تقل عن 30 مليار دولار سنوياً في قطاع الزراعة والضمان الاجتماعى.9

المحور الرابع
الامن الغذائى فى العراق

إن تحقيق الأمن الغذائي لأي دولة وللعراق على وجه الخصوص فى الوقت الحاضر, قضية محورية يجب عدم تركها للظروف المتغيرة ولا للعوامل الخارجية لتتحكم فيها(6)، وإنما يجب السعي وبكل جدية إلى ضمان أمن مستديم من خلال زيادة العناية بالقطاع الزراعي وتوسيع قاعدة العمل لتوفير المنتجات الغذائية المصنعة . وبالرغم من امتلاك العراق لامكانيات تطوير الزراعه وزيادة الانتاج الزراعى وصولا الى الاكتفاء الذاتى ، الاانه يستورد معظم احتياجاته من المنتجات الزراعية والحيوانية من الخارج بما فى ذلك اللحوم والخضار والفواكه بكل انواعها وحتى اعلاف الحيوانات ومن المشاكل الخطيرة التي يواجهها قطاع الزراعة فى العراق ومن اشدها خطورة هى شحة مياه الانهروالامطاروهجرة القوى العاملة الزراعيه الى مجالات عمل اخرى بالاضافة الى المشاكل والمعوقات الاخرى التى اثرت سلبا وبشكل كبير على الاهتمام بالقطاع الزراعى وانتاجية المزارعين ومن اهم المعوقات:-

- نسبة الملوحة العالية وخاصة فى مناطق الوسط والجنوب مما يؤثرعلى الانتاج الزراعى ويؤدى الى زيادة مساحات الاراضى غير المزروعة
- غياب استخدام التكنولوجيا الحديثة وعدم الاستفادة من البحوث العلمية
- شحة الامطار ومياه الانهار وخاصة فى السنواة الاخيرة وعدم استثمارها بكل جيد او ترشيد استهلاكها سواء فى السابق او فى وقتنا الحاضر وعدم بناء السدود والخزانات اللازمة وهذا ادى الى هدر كميات كبيرة جدا من المياه وذهابها الى البحر مرورا بشط العرب وعدم تكرير المياه المستخدمة واعادة استخدامها لمختلف الاغراض عدا الشرب بالاضافة الى سوء الاستخدام وعادات استهلاك المواطنين المبنية على الاسراف والتبذير
- ضعف المؤسسات الصناعية وتخلف التصنيع الزراعى وعدم ترابط او تكامل القطاع الزراعى مع القطاعات الاخرى
- الظروف السياسيه والامنية والصراعات المحلية والحروب الخارجية ،هذه الظروف التى اثرت سلبا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وانهكت المواطن

رغم تلك العوامل التى تواجه الامن الغذائى فى العراق ولكن هنالك عوامل محفزة وتساعد على توفيره ومنها توفر العنصر البشرى وامكانيات بناء راس المال الزراعى بالاضافة الى توفر مصدر مائى مهم فى المناطق الصحراوية وهو المياه الجوفية وحفر الابار الارتوازية ، وبهذا الخصوص يمكن الاستفادة من التجربة المصرية وبعض دروسها فقد نجحت مصر فى اجراءاتها واستصلاح الاراضى الصحراوية لتوفير الامن الغذائى حيث يلعب القطاع الخاص والشركات الاستثمارية المحلية والاجنبية دورا كبيرا الى جانب الدور الحكومى فى توفيرالمواد الغذائية والمحاصيل الزراعية وخاصة فى انتاج اللحوم بانواعها والبيض والالبان وغيرها حيث تحقق فائضا فى الانتاج تصدره الى الخارج .

هنا نود الاشارة الى اهمية النخيل فى الامن الغذائى وفى الناتج القومى ، فالتمور مادة غذائيه متكامله غنيه بالسعرات الحرارية والكربوهيدرات والاملاح المعدنية والفيتامينات ، اضافة الى فوائد النخلة بكل اجزاءها وحتى نوى التمور لها فوائد غذائية وصحية، كما تشير الدراسات والتقارير، وان الزيوت المستخرجة منها الذى تنتجه بعض المصانع فى المملكة العربية السعودية لا تنحصر فوائدها فى قيمتها الغذائية الكبيرة وانما تستخدم فى معالجة بعض الحالات المرضية للانسان وكذلك تستخدم بقايا النوى بعد استخراج الزيوت منها كاعلاف حيوانيه . وفى مجال الصناعات الغذائية يمكن استخدام التمور فى انتاج السكر وصناعة الحلويات والدبس وغيرها من المنتجات الغذ ائية التى تعتمد على التمور . ومن هنا تاتى اهمية النخلة (حيث كل مافيها مفيد) واذ يعتبر العراق فى مقدمة الدول التى تنتج التمور وجودتها وفى عدد النخيل وتنوعها ، الا ان اعدادها فى تناقص بسبب عدم رعاية النخيل واهمال زراعتها وهذا مما يهدد هذه الثروة المهمة جدا . ولاجل الاهتمام والرعاية اللازمة للنخيل نرى ان تقوم وزارة الزراعة او اية جهة او غيرها من الهيئات العلمية بتاسيس مركزبحوث متخصص لحماية واكثار زراعة النخيل وتحسين نوعيتها وتطوير طرق واساليب الانتاج ودراسة امكانيات تصنيع التمور وتصديرها الى الخارج ومن الملفت للنظر هنا ان دول الخليج كانت تستورد فسائل النخيل من العراق ثم تغير الحال وانقلب الامر حتى اصبح العراق هو الذى يستورد انواع الفسائل من تلك الدول بهدف زيادة عدد النخيل وتحسين الانتاج كما ونوعا

ان دراسة الامن الغذائى العراقى تقودنا الى ضرورة التطرق للفجوة الغذائية فى العراق ، فاذا كان هنالك عجزا فى الانتاج المحلى وان الدولة تستورد من الخارج لتغطية العجز فان حجم الفجوة يتمثل بمقدار الاستيرادات من تلك السلع خلال فترة زمنية معينة . وهذا يعنى ان الفجوة فى العراق كبيرة جدا وهى تتزايد باستمرار وتشمل جميع انواع السلع والمواد الغذائية وبنسب كبيرة .

جدول (4) نسبة مساهمة الانتاج المحلى الزراعى الى الاستهلاك الكلى للفترة 1986 - 2000

السلعة او المجموعة السلعية	نسبة مساهمة الانتاج المحلى فى الاستهلاك الكلى % (معدل)				
	1990-86	1994-92	1997-1995	1999 – 98	02000
مجموعة الحبوب	36,8	47	45,7	43,4	25
الحنطة	24,1	39,7	45,7	43,4	28,3
البطاطا	89,9	88,5	92,7	100	75,1
السكر	4,3	6.4	1	1.4	1.2
البقوليات	1.1	30.4	25.4	7.9	6.4
الفواكه	104.3	100.8	99.6	96.2	90.9
الحليب	45.6	60.3	64.3	68.3	63.9
لحوم الدواجن	100	96.1	96.5	98.7	99.1
بيض المائدة	77.1	82.9	83.4	95.4	100
اللحوم الحمراء	87.4	64.1	100	100	100
الاسماك	100	100	100	100	100
الزيوت	5.5	13.2	8.1	8.3	7.6

المصدر الدكتور عبد الحسين الحكيم والدكتور باسم محمد ،وزارة الزراعة, التقرير السنوى لاوضاع الامن الغذائى ,بغداد،2001

جدول رقم (5) الصادرات والواردات الزراعية العراقية للفترة 2000—2007

السنة	الصادرات	الواردات	%
2000	7	1720	%.5
2003	7	1720	%.5
2004	7	1720	%.5
2005	7	1882	%.5
2006	8	1807	%.5
2007	10	1997	%.5

المصدر: اعداد الباحث استنادا الى بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية قطاع الزراعة – تقرير عام 2008
وان معدل نمو الصادرات للسنوات 2000- 2007 هو5%, اما خلال السنتين الاخيرتين 2006-2007 فيبلغ19,2% ,بينما معدل نمو الواردات للسنوات 2006-2007هو 5% وخلال السنتين الاخيرتين فيبلغ 10,5% .
من الجدول والبيانات اعلاه يبدو واضحا مدى اعتماد العراق على الخارجفى تامين احتياجاته من السلع الغذائية . فان نسبة الصادرات الى الاستيرادات ضئيلة جدا ولا تصل الى 1%, كما ان معدل نمو الصادرات اكثر من معدل النمو للاستيرادات وهذا يعنى ان الطلب المحلى يتزايد بنسبة متزايدة اكبر من تزايد الناتج المحلى .

جدول رقم(6) الاهمية النسبية للقطاع الزراعى الى الناتج المحلى لعدد من السنوات بالاسعار الثابتة لعام 1988 بملايين الدنانير

السنة	الناتج المحلى الاجمالى	قطاع الزراعة	النسبة المئوية%
1970	4844,6	1870	38
1971	5098,8	1943	38
1975	7696	1829	24
1976	8689	2252	26
1978	10306	2218	23
1979	13269	2184	16
1980	15506	2174	14
1981	17509	2216	14
1982	17621	2455	14
1983	15920	2363	15
1990	17368	3372	19
1991	15253	2624	17
1995	20068	3102	15
1996	19494	2904	16
1997	15599	2660	16
1998	15431	4475	29
1999	16628	5188	31
2000	16804	4913	29
2001	18711	6198	33
2002	18447	5432	29
2003	13261	3850	29
2004	14236	3785	27
2005	16428	4320	26
2006	28628	6195	22
2007	28128	5038	18

المصدر :الجهاز المركزى للاحصاء ،نشرات الناتج المحلى الاجمالى

يتضح من هذا الجدول ان نسبة مساهمة القطاع الزراعى الى النتاتج المحلى متذبذة حسب الظروف التى مر بها العراق من حروب وحصار ، وبشكل عام فانها قد تراجعت بشكل خطير خلال السنوات الاخيرة مما يعنى ان الامن الغذائى العراقى مهدد والزراعة فى خطر كبير.

نظام البطاقة التموينية واثره على انتاج واستهلاك المواد الغذائية

ان قضيه التامين الغذائى من المهام الرئيسيه التى تضطلع بها الدوله فى كل الاحوال وخاصه فى اوقات الازمات والحروب والظروف الاستثنائيه التى قد يمر بها البلد ولذلك فقد شهدت الكثير من دول العالم وخاصه فى التاريخ الحديث انماطا مختلفه من النظم التموينيه والاجراءات التى تتخذها الحكومه لدعم السلع التموينيه فى كثير من الدول الناميه ومنها الدول العربيه ففى مصر بلغ حجم الدعم الحكومى للقمح والطحين فقط 2.7مليار دولارفى عام 2008 وفى العراق كان النظام التموينى فى العهد الملكي يعتمد على انسيابيه المواد الغذائيه وباسعار ثابته مدعومه من قبل الدوله وتشمل عده مواد اساسيه منها السكر والطحين واشاى ولكن بكميات غير كافيه وشحيحه فى السوق . والملاحظ ان النظام التموينى الذى طبق فى العراق منذ نهايه عام 1990 ولحد الان شهد تراجعا فى اداءه ومفرداته

ان الهدف الاساسى من نظام البطاقة التموينية هو حماية المستهلك وخاصة الفقراء لكى لا يزدادوا فقرا او يتعرضوا للمجاعة او النقص الغذائى ، وقد اظهرت البطاقة التموينية نتائج مهمه وايجابية بهذا الاتجاه ولو انها لم تحقق الهدف كاملا لعدم كفايتها من الناحية النوعية لحاجة الفرد من المواد الغذائية وافتقارها لبعض العناصر المهمه فى الغذاء .
ان الظروف التى مر بها العراق منذ العمل بنظام البطاقة التموينية فى عام 1990 بل وقبل ذلك ولحد الان وما رافق ذلك من قرارات لمجلس الامن الدولى التى وقع عبئها على المواطن العراقى وغير ذلك من امور اخرى ذلك ، مما يحفز على تنظيم انتاج واستهلاك المواد الغذائية والعمل على زيادة الانتاج وتحسين نوعيته واستغلال الموارد المتاحة استغلالا امثل وتطويرها واستكشاف موارد جديدة ، اضافة الى ضرورة تنظيم الاستهلاك بحيث يساهم الجميع كلا من موقعه لمنع الهدر والتبذير والمحافظة على القيمة الغذائية ، سواء كان ذلك فى طرق الطهى واعداد الطعام فى المنازل والمطاعم او فى نمط الاستهلاك واساليب الخزن مع مراعاة الجودة ---- والخ
ان تلك الظروف وقرارات مجلس الامن الدولى المتسارعة الحقت الضرر الكبير شمل كافة الجوانب الانسانية بما فى ذلك الغذاء اضافة الى التلوث البيئ الخطير والواسع النطاق الناتج عن استخدام المواد المشعة وتدمير المنشات الصناعية والحقول النفطية وما تبع ذلك من تسرب الملوثات الكيمياوية فى الجو وقد انعكس ذلك على كافة القطاعات الاقتصادية والبنى الارتكازية بما فى ذلك القطاع الزراعى مما اثر سلبا على الانتاج واستهلاك الغذاء بشكل كبير.

البطاقه التموينيه : الواقع وضرورات التطوير

ان واقع النظام التمويني يتطلب تدخلا سريعا لتطويره وتحسين مفردات البطاقه التموينيه والاستفاده من بعض الصعوبات التى رافقت تطبيقه فى مرحلته الاولى ومن اهم هذه الصعوبات ما ياتى :

1. مشكله الخبز والطحين والمطاحن : الملاحظ هو عدم وجود مخابز وافران حديثه سواء حكوميه او خاصه وربما يعود ذلك الى ازمه الكهرباء والنفط ولكن لابد من التشجيع على اقامتها لتوفير الخبز بالكميات والنوعيات الملائمه للمواطنين . علما بان مثل هذه المخابز والافران كانت موجوده ضمن الشركه العامه لتصنيع الحبوب ثم الغيت بسبب عدم توفر الطحين بالكميات والنوعيات المطلوبه بعد تطبيق النظام التموينى وتوزيع الطحين على المواطنين بواسطه الوكلاء.
اما المطاحن الحكوميه والخاصه فهى غير كافيه من حيث طاقتها ونوعيه انتاجها اضافه الى نقص الكوادر لادارتها وتشغيلها مما كان يؤثر على نوعيه الطحين .
2. اعتماد طريقه الاستيراد من خلال الوسطاء وان معظم الاستيرادات لاتاتى من المناشىء الاصليه وانما عبر اسواق وسيطه مما ادى الى فتح المجال امام المتلاعبين والفاسدين اداريا للحصول على المكاسب الماديه والارباح غير المشروعه
3. المشكله الماليه وتمويل الاستيرادات : كانت الحكومه فى عهد النظام السابق تعانى من نقص شديد فى اصولها واحتياطيها من العملات الجنبيه لان الحرب مع ايران استنزفت الكثير من الموارد وكان اهتمام الدوله الرئيسى هوالعمل على توفير مفردات البطاقه التموينيه بغض النظر عن توفر الجوده والصلاحيه فيها وتبذل محاولاتها لتسويق النفط عبر قنوات غير مكشوفه وبسعر منخفض لتوفير الاموال وتغطيه نفقاتها المتنوعه بما يخدم اغراضها السياسيه اضافه الى تكلفه المواد التموينيه , ثم جاءت مذكره التفاهم مع الامم المتحدة التى رفضها النظام السابق فى بادىء الامر بحجة انها تمس(السياده) ووافق عليها بعد مرور سنتين تقريبا , وبموجبها تم تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء تحت اشراف وتدقيق الامم المتحدة
4. من الامور التى رافقت تطبيق نظام البطاقه التموينيه هو صعوبه السيطرة على الوكلاء ومتعهدى النقل والمخازن والمطاحن وسايلوات الحبوب . اضافة الى المشاكل الاخرى مثل اعتماد هوية الحوال المدنيه وانتشار ظاهرة التكرار والتزوير والتلاعب لحين السيطرة عليها بواسطة الحاسبة المركزية وغير ذلك

ان البطاقه التموينيه هي من مفرزات الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق بموجب قرار مجلس الامن رقم 661 بتارخ 1990/8/6 وجاء سريعا بعد احتلال الكويت .

واليوم يعتمد على البطاقه التموينيه اعتمادا كليا نسبه كبيره من العراقيين قد تصل ال50% اما النسبه المتبقيه وهم يعتمدون عليها اعتمادا جزئيا وهذا يعني ان للبطاقه التموينيه دورا مهما في حاجة المستهلك وخاصة من الطبقه الفقيره , سيما وانه في فترة الحصار برزت الكثير من الظواهر مثل : توقف التعامل الخارجي ، ارتفاع معدل البطاله ، زيادة نشاط السوق السوداء ، ارتفاع التضخم بشكل حاد وانهيار الدينار...الخ
كل ذلك كاد يؤدي الى تعرض عدد كبير من الفقراء الى المجاعة. وقد اشارت الدراسة التى اعدتها الجهات المختصة فى العراق بالتعاون مع برنامج الاغذية العالمى للامم المتحدة – مكتب العراق الى ان (ما يزيد قليلا عن اربعة ملايين نسمة ، يشكلون نسبة 15،4%من السكان , هم غير امنين غذائيا ---- على الرغم من تلقيهم لمواد البطاقة التموينية وان 8,3 مليون نسمة اخرين يشكلون نسبة 31,8% من السكان قد يصبحون غير امنين غذائيا ان لم يجهزوا بمواد البطاقة التموينية ---- وبلغ معدل سوء التغذية المزمن فى الاسر غير الامنة غذائيا 33%)11

البطاقه التموينيه بين الابقاء والالغاء:-

لقد صدرت منذ عام 2003 الكثير من القرارات والقوانين التي تهدف الى اعادة تنظيم الحياه الاقتصاديه والشروع في دخول العراق الى نظام السوق الحر.والذي من آلياته عدم قبول مواد مدعومه من قبل الدوله،وكان هذا موضع اعتراض صندق النقد الدولي والبنك الدولي والشروط التي وضعت عن قبلهما لتخفيض الديون الخارجيه المترتبه على العراق.وقد استمر العمل بنظام البطاقه التموينيه وكان هناك سجالا يدور حول الغائها او ترشيدها او دفع تعويض مقابل الالغاء الا انه معظم العراقيين يفضلون ابقائها بدلا من التعويض المالي تحسبا للارتفاع الكبير في الاسعار

تكلفة مفردات البطاقه التموينيه

-:----------

في اواخر التسعينات وبعد الموافقه المتاخره للحكومه العراقيه على برنامج النفط مقابل الغذاء والذي بموجبه تم السماح بتصدير كميات محدوه من النفط باشراف الامم المتحده وتم تخصيص صندوق للتعويضات بنسبة 30% والباقي لشراء المواد الغذائيه حسب قوائم سلعيه يقوم العراق باعدادها وتخضع الى تدقيق الامم المتحده ثم توافق على بعض السلع وبكميات محدوده وكانت قيمة المواد الغذائيه لاتزيد على المليار دولار

اما بعد سقوط النظام السابق في عام 2003 فقد كانت استيرادات مفردات البطاقه التموينيه لغاية نهاية عام 2007 تبلغ 4,3 مليار دولار تقريبا بينما بلغت في عام 2008 فقط مايقارب اربعة مليارات دولار وذلك يعود الى ارتفاع اسعار المواد الغذائيه عالميا والتحسن الملحوظ في اداء عمل الجهات المسؤله عن البطاقه التموينيه .

بناء على ماتقدم وحيث ان الية البطاقة التموينية قد وضعت بما يتناسب والمرحله السابقه (عهد النظام السابق) وبالنظر للضرورة الملحة لتطويرها بما يتناسب والمرحله الراهنه نقترح البديلين الاتيين:

البديل الاول

----------: العمل على تطوير البطاقه التموينيه من خلال الاتى /

- التعاقد مع المناشىء الاصليه وبدون وسطاء لتوفير المواد الغذائيه وخاصة القمح والرز على نمط العقود القديمه مثل :العقد الزراعى مع الولايات المتحدة و مجالس القمح الكندية ,الستراليه ،الفرنسيه ---.وهذا مما يضمن تدفق المواد الغذائيه بشكل مستمر وثباتا نسبيا للاسعار
- ان عملية توزيع الطحين مرهقه جدا للمواطن مما يتطلب العمل على توفير الخبز الجاهز من خلال تاسيس الافران الحديثه الحكوميه والخاصه وعلى ان توضع اليه لتوزيع الطحين على الافران بما يضمن حق المواطن فى استلام حصته خبزا اوطحين(حسب اختياره)
- تفعيل النظام التعاونى وتخصيص كميات اضافيه من السلع وغيرها الى المواطنين من الشرائح الفقيره وذوى الدخل المحدود
- وضع خزين استراتيجى فى كل محافظه يكون كافيا لتغطيه مفردات البطاقه التموينيه لفترة لاتقل عن ثلاثة اشهر لاجل استمرارية توزيع المواد شهريا ،وفى حال تعذر ذلك دفع تعويضا ماديا الى المواطنين بما يساوى قيمه المواد غير الموزعه وحسب اسعار السوق الجاريه وعدم التاخير الى الشهر اللاحق .
- العمل على تطوير الطاقات المخزنيه ونظم الخزن وتوفير المكانيات اللازمه فى المخازن لتجزئة العبوات الكبيره بما يتناسب وكل ماده ,مثل عمل عبوات للسكر او الرز من زنة: 5 ،10, 20كغم وذلك تسهيلا للنقل والتوزيع وتحاشيا للاضرار والتلف .
- تفعيل اجهزة القياس والسيطرة النوعيه وتاسيس مختبرات واجهزة فحص حديثه للتاكدمن صلاحية السلع والحبوب وخلوها من المواد الضاره
- تشديدالرقابه والمتابعه على الاسعار ونوعية السلع , سيما وان السوق المحليه مليئه بكميات كبيره من السلع الرديئه التى لا تنطبق عليها شروط ومواصفات الجودة ,وهذا مما يشكل خسارة للمواطن وعبئا على الاقتصاد الوطنى .
- التنسيق مع الوزارات والمؤسسات ذات العلاقه لانتاج المواد الغذائيه والمحاصيل الزراعيه محليا وتشجيع الاستثمار الزراعى العام والخاص بما فى ذلك استثمار واستصلاح الصحراء التى تعتمد على الابار الارتوازيه والمياه الجوفيه وهذا من شانه ان يوفر الكثير من فرص العمل (للخريجين وغيرهم) علما بان الانتاج المحلى لا يسد اكثر من 10% من الحاجه الفعليه مما يتطلب وضع خطه لرفع هذه النسبه تدريجيا وصولا الى الاكتفاء الذاتى اذ ان العراق يستورد كل انواع الخضاروالمواد الغذائيه وهذه خسارة اقتصاديه كبيره وهدر لموارد البلد وتهديد لامنه وسيادته واستقلاله حاضرا ومستقبلا.

ان من اهم مزايا هذا البديل هو شعور المواطن بالطمانينه فى حصوله على المواد الغذائيه بعيدا عن جشع وتلاعب التجار وتقلبات الاسواق وتغيرات الاسعار

البديل الثانى

دفع المقابل النقدى / وهذا لايعنى ان تتخلى الجهات الحكوميه عن مسؤوليتها فى استيراد وتوزيع المواد الغذائيه وانما يتم البيع للمواطن بسعر التكلفه ويقوم هذا البديل على الاتى

- دفع مقابل نقدى بما لا يقل عن 25 دولار للفرد الواحد شهريا للعوائل الفقيره و12،5 دولار لغير الفقراء وفقا لاليه تحديد الشرائح الفقيرة التى سياتى ذكرها .

نرى ان مثل هذا التعويض النقدى معقولا مقابل رفع الدعم عن المواد الغذائيه واحتمالات ارتفاع الاسعار ,سيما وان المواطن يتعرض الى متاعب كثيره بسبب تراجع الخدمات بكافة انواعها ومشاكل الماء والكهرباء والسكن وغيرها وان مثل هذا التعويض يمكن ان يساعده لتخفيف الاعباء المعيشية وفى نفس الوقت فهو لا يؤدى بالمواطن الى الاتكاليه والكسل او يقلل من اندفاعه نحو العمل بل العكس فانه يوفر ضمانا بالحد الادنى وتحسينا للمستوى المعيشى . كما ان هذه المبالغ لاتشكل عبئا على الميزانية بسبب الزيادة غير المتوقعة فى ايرادات النفط نتيجة ارتفاع اسعاره فان مجموع هذه المبالغ لكل العراقيين لا يزيد عن نسبة 20% من ايرادات النفط للسنة الحاليه اما النسبة المتبقية والتى تزيد عن (80%) تستخدم لتغطية نفقات الدولة فى المجالات الاستثماريه والاستهلاكيه والامنيه والخدميه ---- الخ . ويمكن تغيير التعويض النقدى حسب تغيرات عوائد النفط والمردودات الاقتصادية والاجتماعيه واسعار المواد الغذائية .

- ان تتحمل وزارة التجارة المسؤولية كاملة عن توفير المواد الغذائيه وطرحها الى الاسواق بسعر التكلفة مع امكانية مشاركة القطاع الخاص باعطائه نسبه من الاستيراد لاتزيدعن 20%وتكون قابله للزياده تدريجيا مع ثبات مقدرته وحسن نواياه

من محاسن البديل النقدى هو ان المواطن يكون حرا فى اختياره لنوعية وكمية السلع التى يريد شراؤها ,اضافة الى انه يؤدى الى تقليل الهدروالتبذير(بسبب الاستهلاك غير الرشيد) لان المواطن سوف يشعر بالثمن الحقيقى الذى يدفعه عند شراءه المواد الغذائيه

الية تحديدالشرائح الفقيره

تراوحت نسبة الفقر فى العراق حسب مصادر مختلفه ومنها مصادر دوليه بين 30---- 40% من مجموع السكان ومن المحتمل انها تتجاوز نسبة 50%مع الزياده المستمره فى اسعار المواد الغذائيه . ولعل افضل المقاييس التى يمكن اعتمادها لتحديد الفقر هو احتساب معدل عام لاستهلاك الفرد الواحد وحاجاته الضروريه , ونضرب المثال الاتى المبنى على ارقام تقديريه .

جدول رقم 7 نموذج مقترح لتوزيع ابواب الانفاق العائلى

نوع الانفاق	قيمة الانفاق / الف دينار شهريا
المواد الغذائية	70
الخدمات الصحية والتعليميه	30
خدمات النقل والاتصالات	25
السكن	35
المجالات الترفيهيه	30
اخرى (وتشمل شراء الملابس والاثاث وغيرها)	70
المجموع	260

وحسب هذه اتقديرات فان العائله التى تتكون من فردين ويقل دخلها عن 520 ألف دينار هى بمستوى الفقر وهكذا صعودا هنا لابد من الاشارة الى ان اسعار المواد الغذائيه فى حالة ارتفاع مستمر وبمعدلات متزايده وكما يتضح من الجدول الاتى الذى يتضمن خمسة مواد اساسية من مفردات البطاقه التموينية .

جدول رقم 8 مقارنة كلفة المواد المستوردة للبطاقة التموينية للسنتين 1989 و2008

المادة	الكميه المستورده عام1989(الف طن)	الكمية المستورده عام 2008(الف طن)	تكلفة حصة الفرد الواحد عام 89 (دولار واحد)	تكلفة حصة الفرد الواحد لعام2008 (دولار واحد)
الرز	930	1100	1.1	4.5
السكر	610	700	0.6	2.8
الحنطه	2700	3100	3.4	6.7
الزيت	340	420	1.9	4.8
الحليب	82	98	3.6	6.5
المجموع			10.6	25.3

المصدر : من اعداد الباحث بناء على تقديرات ودراسة السوق

يلاحظ من الجدول ان نسبة الزيادة فى الكميات المستوردة خلال سنتى المقارنة تتراوح بين 15%---- 20% بينما تكلفة حصة الفرد الواحدق قد تضاعفت عده مرات وذلك نتيجة لزيادة معدلات التضخم الدولية وارتفاع الاسعار عالميا ,الامر الذى يتطلب الانتباه بشكل جدى الذلك والاتجاه نحوزيادة الانتاج المحلوزيادة الاستثمار فى القطاع الزراعى ومعالجة حالات الهدر والتبذير

ومع الاخذ باى من البديلين , نرى ابقاء مسؤولية استيراد مفردات البطاقة التموينية بيد الدولة حصرا وان يتم طرحها فى الاسواق وبيعها بسعر التكلفه .اما التعويض النقدى المقترح وان كان يزيد عن تكلفة مفردات البطاقه التموينيه وخاصة بالنسبة لتعويض العوائل الفقيره ولكن ذلك ياتى من منطلق تخفيف الاعباء المعيشيه وتحسينها وفى كل الاحوال لابد من مراعاة النقاط الواردة فى البديل الاول .

لابد الاشاره الى ان البطاقه التموينيه توصف بسلة غذاء العراقيين وهي من اهم الامور التي تثير اهتمامهم وقلقهم ,اما دعوة صندوق النقد الدولي لالغائها فذلك لايستجيب لرغبات العراقيين وظروفهم في المرحله الراهنه. واذا كانت اليات السوق الحره فى الدول التقدمة لا تسمح بالدعم فان الدولة لديها نضام شامل ومتكامل للضمان الاجتماعي الذي يحمي الفرد من الوقوع تحت طائلة الفقر ،وما البطاقة التموينيه الا مقابل الضمان ولا يجب الغاءها الا بعد ايجاد نظام متكامل للضمان الأجتماعي يقدم المساعده للمحتاجين و يمنع الفقر.

الملاحظه الاخيره التى نود ذكرها فى هذا المجال هى ان وزاره التجاره يجب ان يكون لها دورا محوريا فى تطوير الاقتصاد العراقى وخاصه فى مجال توفير الامن الغذائى وبالتنسيق مع الوزارات الاخرى كالصناعه والزراعه والماليه والتخطيط والجهات الاخرى ذات العلاقه وبمشاركه فاعله واساسيه من قبل القطاع الخاص لتحويل الاقتصاد العراقى من اقتصاد مستهلك يستورد كل شيء الى اقتصاد منتج قادر على تحقيق الاكتفاء الذاتى ,سيما وان العراق مقبل للدخول الى منظمه التجاره الدوليه . ولابد ان تتحمل وزاره التجاره مهامها الرئيسيه فى الاقتصاد العراقى ولاينحصر دورها فى قضيه التموين وقد يكون من الافضل ان يتغير اسمها الى وزاره الاقتصاد ا وان تستحدث وزاره جديده بهذا الاسم .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- حالة الغذاء فى الوطن العربى والدول النامية عموما تواجه مخاطر جدية ، الامر الذى يتطلب بذل المزيد من الجهود والمساعى والاهتمام بالسياسات الزراعية وتطويرالموارد المتاحة (الطبيعية والبشرية) والمحافظة عليها من الهدر واستغلالها لتحقيق الامن الغذائى

1- يعانى القطاع الزراعى مشاكل ومعوقات كثيرة منها مايتعلق بتدهور التربة وسوء استخدام المياه وشحتها اضافة الى مشاكل المناخ وتردى مستلزمات الانتاج من بذور واسمدة ومكننه زراعية ومبيدات ----- الخ بالاضافة الى عدم كفاية وكفاءة اجهزة البحث العلمى والارشاد الزراعى والتدريب والتاهيل على طرق واساليب الزراعة الحديثة ، وهذا مما ينعكس على الانتاجية ويجعلها اقل بكثير ما فى الدول الاخرى

2- اثبتت الدراسة ان هنالك فرقا كبيرا بين الانتاج والاستهلاك وتزايد حجم الفجوة الغذائية وهذا مما ينذر بالخطر خصوصا بالنسبة للمحاصيل الزراعية الاساسية كالحبوب والبقوليات والسكر والمنتجات الغذائية وغيرها .

3- اما بالنسبة للامن الغذائى فى العراق فان الخطورة اكبر بكثير حيث يعتمد العراق اعتمادا شبه كليا على المنتجات الغذائية المستوردة سواء النباتية او الحيوانية الطازجة او المصنعة ويعتمد على ايرادات النفط لتغطية مبالغها

4- اوضحت الدراسة ان مفردات البطاقة التموينية غير كافية ولاتفى بالاحتياجات الغذائية للفرد العراقى لا من حيث تنوع المفردات ولامن حيث الجودة او من حيث عدالة التوزيع الى الفئات المختلفة من العراقيين ، بل وان هنالك تراجعا ملحوظا بالنسبة لاداء وكفاءة نظام البطاقة التموينية.
5- ان التوسع فى استخدام المواد الكيمياوية والمعالجات الجينية فى زراعة وتصنيع المنتجات الغذائية لها اثار سلبية على سلامة الاغذية وبالتالى فان ذلك يلحق الضررفى صحة المواطن
6- هنالك هدرا وتبذيرا كبيرا فى المواد الغذائية يعود الى النمط الاستهلاكى للفرد العراقى او العائلة العراقية كما ان هنالك هدرا فى الموارد مثال ذلك عدم بناء السدود لخزن مياه الانهر وتركها تذهب الى البحر اضافة الى التبذير فى استهلاك المياه وعدم ترشيد الاستهلاك وعدم تكرير المياه المستخدمة كما هو الحال فى معظم الدول .

التوصيات

1- بما ان تطوير الزراعة وزيادة الانتاج الزراعى وتنويعه هو المصدر الاساسى لتوفير الامن الغذائى فيجب ان يتعاون القطاع الحكومى والخاص وبالتنسيق مع المنظمات الدولية المهتمة بالزراعة والغذاء لوضع السياسات الزراعية والخطط اللازمة التى من شانها احداث تغيرا جذريا فى الانتاج الزراعى
2- العمل على تكثيف الجهود وزيادة التنسيق بين الدول العربية لاتخاذ الخطوات الحاسمة والسريعة لتشجيع الاستثمار العربى والاجنبى فى القطاع الزراعى والتوسع فى مجال الصناعات الغذائية وتاسيس الشركات الزراعية المساهمة بما يخدم الانتاج الزرعى الواسع والكثيف.
3- تطبيق اجراءات السلامة الغذائية فى انتاج وخزن وتسويق المنتجات الغذائية وتاسيس المختبرات العلمية الحديثة وتفعيل الرقابة والسيطرة النوعية للتاكد من سلامة الاغذية ، وخاصة المستوردة منها ، وخلوها من المواد الضارة الكيمياوية وغير الكيمياوية
4- اعطاء الاولوية للمحاصيل الاساسية كالحبوب ، وبالذات محصول الحنطة والرز، فى السياسات الزراعية والبرامج التطويرية والمشاريع الاروائية
5- تكثيف الحملات الارشادية والوعى والتثقيف الزراعى بما يؤدى الى تثقيف المزارعين والمستثمرين لاستخدام الطرق الصحيحة فى الزراعة ابتداءا من العمليات الاولى كالحراثة والتسميد واستخدام المياه وانتهاءا بالحصاد ومرا حل التسويق والخزن-----الخ
6- ان تتعاون الدول العربية والاسلامية الاقليمية على تحقيق المستوى النسبى للامن الغذائى

المصادر

1- محمد السيد عبد السلام, الأمن الغذائي للوطن العربي, سلسلة عالم المعرفة, عدد 230, 19982-
2- منصور الراوي, الأمن الغذائي العربي مفهومه وواقعه, شؤون عربية, عدد 75, سبتمبر/ أيلول .1993
3- د. محمد جاسم . تحدى الامن الغذائى ودور القطاع الزراعى , كلية العلوم السياسية . جامعة بغداد. تقرير منشور عام 2008
4- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, تقرير التنمية البشرية 2000, ص 237.
5- منى رحمة "السياسات الزراعية في البلدان العربية"، سلسلة أطروحات الدكتوراه (36), مركز دراسات الوحدة العربية, الطبعة الأولى, بيروت, 2000, ص 13.
6- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول 2001, ص .39
7-التقرير الاقتصادى العربى الموحد, 2007(الصفحات:19، 27, 28, 41,)
5- محمد المختار ولد مليل "جامعة الدول العربية والتجمعات الإقليمية العربية"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية, جامعة تونس المنار, أغسطس/ آب 2002, ص 172.
6- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم 2000"، ص 203.
7- عبد القادر الطرابلسي "مشكلة الغذاء في الوطن العربي" في "دراسات في التنمية العربية: الواقع والآفاق"، سلسلة كتب المستقبل العربي رقم 13, مركز دراسات الوحدة العربية, الطبعة الأولى, بيروت , 1998, ص332
8- خالد تحسين علي "أزمة الغذاء والعمل الاقتصادي العربي المشترك" في "التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والآفاق"، سلسلة كتب المستقبل العربي رقم 12, مركز دراسات الوحدة العربية, الطبعة الأولى, بيروت، 1998، ص 244.
9- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2000, ص 49.
10- سعيد عبد الخالق، "الأمن القومي العربي من منظور اقتصادي"، شؤون عربية, رقم 85, 1996, ص .19
11-التحليل الشامل للامن الغذائى والفئات الهشة فى العراق – برنامج الاغذية العالمى للامم المتحدة | 2008 , صفحة
12-التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام 2008
13- التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام 2009
14-تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2008